

**محضر الجلسة رقم 384**

**التاريخ:** الخميس 04 ذو الحجة 1442هـ (15 يوليوز 2021م).  
**الرئاسة:** السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.  
**التوقيت:** تسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الرابعة عشرة مساء.  
**جدول الأعمال:** الجلسة الختامية لدورة أبريل للسنة التشريعية 2020-2021.

**السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**  
**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**  
 السيد الوزير المحترم،  
 السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
 أيها الحضور الكريم،

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم دورة أبريل للسنة التشريعية 2020-2021، ومعها يسدل الستار على ولاية تشريعية غير مسبوقة، ليس فقط بحصيلتها الموثقة بأدق التفاصيل والموضوعة رهن إشارتكم، بل أيضاً لأنها أعقبت أول انتخابات لمجلس المستشارين في ظل دستور المملكة لسنة 2011، وتأطر بها عمل المجلس بنظام داخلي جديد ملائم له ولروحته وأهدافه ذات القيمة.

نحن اليوم بصدد اختتام من نوع خاص، ذلكم أنه يصادف اختتام الولاية التشريعية، ويندرج في سياق مرور 22 سنة من الأوراش والديناميات الإصلاحية المتصلة بريادة جلالة الملك، حفظه الله، وبعد العشرية الأولى لاعتماد دستور 2011 كفاتحة لجيل جديد من دساتير التوطيد الديمقراطي، فضلاً عن كوننا نختتم هذه المسيرة في ظل سياق وطني عام، تميز في السنوات الأخيرة بتزايد حجم التحديات المطروحة على بلادنا وعلى رأسها كسب رهان المعركة من أجل قضية وحدتنا الترابية التي تكاثرت التحرشات بشأنها.

وهنا لا بد أن نسجل بكل فخر واعتزاز ما تحقق من مكاسب بفضل النهج الدبلوماسي الحكيم بقيادة جلالة الملك نصره الله، ذلك أن كسب اعتراف قوى إقليمية وعالمية وازنة بالسيادة المغربية على صحرائها، يشكل علامة بارزة على نجاعة التوجهات الكبرى للسياسات التي انتهجتها بلادنا في العقود الأخيرة والتي عمل مجلسنا على مواكبتها وإغنائها سواء من خلال دبلوماسية برلمانية يقظة ومواكبة انخرطت فيها كافة مكونات مجلسنا، أو عبر تخصيص حيز زمني لقضاياها وانشغالنا في الجلسات العامة أو في نطاق

اللجان المختصة.

وعلى صعيد آخر، يتميز هذا السياق بالأزمة الصحية الناجمة عن جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد استطاعت بلادنا تطويق الأزمة بفضل الإجراءات الاستباقية والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة التي بفضلها تمكنت بلادنا من تجنب الكارثة الوبائية وأسوأ السيناريوهات المؤدية إلى انهيار المنظومة الصحية كما وقع في بلدان أخرى. وفي خضم هذه الأزمة، برزت الحاجة إلى التفكير في حلول جذرية لكثير من مظاهر الهشاشة التي عرتها الجائحة من قبيل حجم القطاع غير المهيكل وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ومنها الحاجة إلى ورش كبير من شأنه تحسين الفئات الهشة اجتماعياً وتحسين ظروف عيشها بما يضمن لها العيش الكريم في إطار العدالة الاجتماعية، وهو ما أعلن عنه الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش 2020، ليشكل الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع الثوري - الاجتماعي والمتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة في أفق الخمس سنوات القادمة.

وقد اتسمت هذه الدورة أيضاً بتقديم التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، بمثابة ميثاق اجتماعي جديد يستجيب لطموحات وتطلعات كافة الفئات المجتمعية ويفتح أمامها أفقاً جديداً وأملاً متجدداً.

كما أنه، وفي إطار الحلول الجذرية للتحديات الجديدة التي طرحتها الجائحة على المغرب وعلى العالم أجمع، جاءت المبادرة الملكية لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لـ"كوفيد-19" ولقاحات أخرى بالمغرب، لتعكس التحول النوعي في الرؤية الصناعية بصفة عامة، والتصنيع الطبي بصفة خاصة، مما سيجعل المغرب يمضي قدماً في تشييت موقعه الريادي إفريقياً وفي قلب المنظومة العالمية لإنتاج وتسويق الأدوية واللقاحات.

بفضل ذلك، بفضل هذه الأوراش والديناميات الإصلاحية وغيرها، توجد بلادنا اليوم والله الحمد في موقع يؤهلها بمجدارة واستحقاق كي تحطو خطواتها الثابتة والحاسمة نحو المستقبل، مسلحة ببوصلة واضحة و خارطة طريق مضبوطة يحرس جلالة الملك على أن نمضي فيها وعلى هديها معنيين وموحدين.

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إننا نختتم هذه الدورة ومعها نختتم الولاية بحصيلة هي في الإجمال هامة في بعض المستويات ومشرفة على أكثر من صعيد وضعيفة في مستويات أخرى.

**على مستوى التشريع:**

فقد صادق مجلس المستشارين، خلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس 2021 ودورة أبريل التي نختتمها اليوم، على عدد من النصوص التشريعية التي تهم مواكبة الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، وإصلاح

أساسية أخرى تم تعديل قوانين الشركات التجارية، وقانون مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، وأيضاً قانون يتعلق بسن أحكام بشأن إقراض السندات يراد به الرفع من دينامية وجاذبية الأوراش الاقتصادية الواعدة لبلادنا، على غرار القطب المالي للدار البيضاء، وقانون يتعلق بالتمويلات الصغيرة، كخطوة تشريعية فريدة لتنظيم قطاع السلفات الصغيرة وتحديد إطار لممارسة هذا النشاط الهام اقتصادياً واجتماعياً ببلادنا.

أما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي والأنشطة الإنتاجية وحفظ البيئة، فقد صادق مجلس المستشارين خلال دورة أبريل على عدد من النصوص أبرزها القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة لنبته القنب الهندي.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى المصادقة على القانون المتعلق بسن تدابير خاصة بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي، والذي يعتبر من القوانين التي يعول عليها في إعطاء دفعة كبيرة لأنشطة الفلاحين الصغار، والاقتصاد المحلي، وأن تسهل تسويق الخضراوات والفواكه عن طريق الجمع بين الفلاحين.

ولقد صادق المجلس أيضاً على مشاريع قوانين تتعلق بحماية النباتات، ومنتجات حياية النباتات، وإنشاء شرطة الموائ، ناهيك عن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بإحداث "الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، التي تعوض "المنذوية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر".

وفي إطار التحضير للاستحقاقات الانتخابية القادمة، وافق المجلس خلال الدورة الاستثنائية على أربعة قوانين تنظيمية استعداداً للانتخابات التشريعية والجماعية القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين تفاعل أيضاً بالإيجاب مع عدد من النصوص القانونية الأخرى، على غرار القانون المتعلق بالأموال العقارية للجماعات الترابية، والقانون المتعلق بالحالة المدنية، والقانون المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، والقانون الخاص بالفتشية العامة للشؤون القضائية إلى جانب قوانين أخرى تتعلق بالمجالات الثقافية والمرافق العمومية وبالتعاون الدولي وقضايا أخرى.

وإجمالاً، فقد صادق مجلس المستشارين خلال هذه الدورة على 50 نصاً تشريعياً، وخلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس المنصرم صادق على 9 مشاريع قوانين.

وضمن هذه الحصيلة، 5 مقترحات قوانين منها 2 بتعلقان بتعديل قوانين تنظيمية، و4 مشاريع قوانين تنظيمية، و3 مشاريع قوانين إطار، ومشروع قانون بمثابة ميثاق، و46 مشروع قانون عادي تتعلق 10 منها بالمصادقة على اتفاقيات أو معاهدات دولية أو أنظمة أساسية لمنظمات دولية.

وقد بلغ مجموع النصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها خلال الولاية التشريعية 444 نصاً تشريعياً، غلبت عليها مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية بنسبة قاربت 93%، دون أن يمنع ذلك المبادرة التشريعية للبرلمان من الاضطلاع بدور تشريعي هام، سواء في شكل مقترحات القوانين والتي

المؤسسات والمقاولات العمومية ببلادنا، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية وبالتشغيل وحفظ سلامة البيئة، وكذا التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

غير أن البعد الاقتصادي اللافت للحصيلة التشريعية خلال هذه الدورة، وفق ما فرضته ظروف مجابهة الجائحة والأخذ بأسباب استعادة النشاط والإفلاحة الاقتصادي، لا ينبغي أن يمنعنا من النظر إلى مبادرة تشريعية هامة وغير مسبوقه لحدود الساعة في تاريخ الممارسة البرلمانية الوطنية، والمتمثلة في تبسيط مسطرة ولوج المواطنين إلى تقديم العرائض للسلطات العمومية وتقديم اللمتسات في مجال التشريع، وهي خطوة فريدة من نوعها سواء من حيث جوهرها أو منهجية إقرارها، التي جسدت بالفعل مبادئ التعاون البناء بين البرلمان بمجلسيه والحكومة، من خلال تشكيل لجنة مشتركة موسعة عمدت إلى عرض مختلف العرائض التي تحول دون اللجوء إلى هاتين الآليتين الهامتين، مما أفضى في الأخير ولأول مرة إلى تغيير قوانين تنظيمية بموجب مقترحات قوانين نابعة من المؤسسة البرلمانية.

وفي تفاصيل الحصيلة التشريعية، فقد تمت المصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، وعلى مشروع القانونين المتعلقين بتغيير وتتميم القانونين المنظمين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ولنظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، من أجل ملاءمتها مع مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وعلى مشروع قانون يقضي بتطبيق نظام المعاشات المدنية على الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما أنه إلى جانب النصوص ذات الأهمية الاستراتيجية التي تمت المصادقة عليها خلال دورة أكتوبر المنصرمة، وعلى رأسها القانون المتعلق بإحداث "صندوق مُجَّد السادس للاستثمار"، فقد تم خلال هذه الدورة استكمال بناء المنظومة القانونية بالمصادقة على مجموعة من النصوص ذات الأهمية الإستراتيجية، وعلى رأسها القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، طبقاً للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك مُجَّد السادس نصره الله في خطاب العرش يوم 29 يوليوز 2020، والتي يعول عليها لتحقيق نجاعة أكبر لتدبير مساهمات الدولة ولنشاط المؤسسات والمقاولات العمومية وتتبعه والحفاظ على مردوديته وعلى المصالح المالية للدولة.

كما تمت المصادقة أيضاً على مشروع القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي جاء تنزيلاً لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات التي نظمت سنة 2019، والتي تهدف إلى تجاوز اختلالات النظام الضريبي بالمغرب.

وعلى المستوى الاقتصادي دائماً، تمت المصادقة كذلك على قوانين

الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية وتمه بالأساس قطاعات: إعداد التراب الوطني، الصحة، الطاقة والمعادن والبيئة، العدل، التضامن والتنمية الاجتماعية، التربية الوطنية، الثقافة والشباب والرياضة.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وخلال دورة أبريل 2021 ما مجموعه 383 سؤالاً، أجابت الحكومة على 220 منها خلال 12 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤالاً آتياً و175 سؤالاً عادياً.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (43%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (30%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (15%)، فالجانب الحقوقي والإداري والديني بنسبة (6%)، وأخيراً قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (6%) أيضاً.

فيما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 231 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 339 سؤالاً (منها المطروحة خلال هذه الدورة وكذا المتبقية من الدورات السالفة).

كما عقد المجلس يوم الثلاثاء 13 يوليوز 2021 جلسة عمومية طبقاً للمادة 130 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين خصصت لمناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية للجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية المنجزة حول "واقع الصحة بجهة فاس-مكناس"، والذي تمتنى -على كل حال - أن تثن خلاصاته من قبل الجهات الحكومية المختصة بما يعود بالنفع على المواطنين والمواطنات المغاربة.

وبذلك يكون مجلس المستشارين قد عقد، خلال هذه الولاية 2015-2021، ما مجموعه 384 جلسة عامة، كنتم حضرات السيدات والسادة المستشارين الحاضرين الآن حاضرين فيها كلنا.. 384 جلسة عامة، وبلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة من أعضاء المجلس خلال الولاية الحالية 7035 سؤالاً شفها، بروج منها خلال الجلسات الأسبوعية 2603، وبلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 4608، أجب عن 2578 منها، أي بنسبة إجابة تناهز 56%، وهي نسبة، كما تلاحظون، متواضعة.

وعقد المجلس خلال هذه الولاية 29 جلسة عامة شهرية، تناولت بالمناقشة المفصلة 50 موضوعاً، في قضايا ذات راهنية، مرتبطة بالمعيش اليومي للمواطنين بكافة فئاتهم، وذات صلة بالقضايا الكبرى للوطن، داخليا وخارجيا.

أما على مستوى اجتماعات اللجان، فقد عقد خلال هذه الولاية ما يقارب 730 اجتماعاً لمدة تجاوزت 2100 ساعة عمل، وأفضت مجمل الأشغال الرقابية للمجلس خلال الولاية إلى رصد ما مجموعه 271 التزاماً للحكومة في ست سنوات.

وبصفة عامة، وفي ما يعود للدور الرقابي للمجلس، ولاسيما الدور الذي

صودق على 7% منها (هاذا الشيء في الولاية)، أم في شكل تعديل برمالي على مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية، ذلك أن مجلس المستشارين سجل تعديلاته على ما يقارب 20% من مشاريع القوانين المصادق عليها، وهي حصيلة، كما تلاحظون، مهمة إذا أخذنا بالاعتبار أن 45% من مشاريع القوانين المحالة على المجلس خلال الولاية التشريعية هي عبارة عن اتفاقيات أو معاهدات دولية أو مذكرات تفاهم مع دول أجنبية أو مصادقة على أنظمة أساسية لمنظمات دولية أو إقليمية، والتي حازت صدارة المنتج التشريعي للمجلس خلال هذه الولاية، وهي بطبيعتها لا تقبل التعديل.

غير أن ذلك يدفعنا أيضاً، كسلطة تشريعية، إلى التأكيد على ضرورة تحقيق - هاذ الشيء في المستقبل - اقتناع أكبر من قبل الحكومة على المبادرة التشريعية للبرلمان، وتسجيل تجاوب أكثر إيجابية مع مقترحات القوانين.

ولقد كان يحدونا الأمل، كما يحذوكم، ونحن في آخر دورة عادية من هذه الولاية، أن نكون قد تغلبنا على الصعوبات المرتبطة بعدد محدود من النصوص التشريعية العالقة، والمتعلقة أساساً بالتغطية الصحية للوالدين ومدونة التعاضد.

وهذا يدعونا ربما إلى التفكير في وضع مسطرة خاصة تتيح ضمان الالتقائية بين مخرجات الحوار الاجتماعي وتسريع وتيرة البت في النصوص ذات الصلة بالملفات الاجتماعية، خدمة للمصلحة العليا للوطن.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

هذا، على مستوى التشريع، أما على مستوى مراقبة عمل الحكومة:

فقد عقد مجلسنا خلال دورة أبريل، هاذي التي نختتمها اليوم، اثنتا عشرة (12) جلسة للأسئلة الشفهية، تميزت باستمرار الحضور القوي للأسئلة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

كما عقد المجلس جلستين (02) شهريتين خصصتا لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقاً لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت مواضيع ذات راهنية ومواضيع تلامس أولويات القصى في الأجندة الوطنية، كما عقد مجلسنا البرلمان طبقاً لأحكام الفصل 101 من الدستور، وللمرة الثانية خلال هذه الولاية الحكومية، جلسة عامة مشتركة بطلب من رئيس الحكومة، خصصت لتقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2017-2021، وقد كانت هذه الحصيلة موضوع مناقشة من لدن المجلس في الجلسة المنعقدة يوم أمس الأربعاء 14 يوليوز.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، والتي حرصنا على توثيقها وموافانكم بها، فقد تم حصر وإحصاء 18 التزاماً خلال هذه الدورة تتعهد بموجها الحكومة بمعالجة عدد من

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "الطبقة الوسطى بالمغرب"، وهو الموضوع الذي المجلس الذي طلب فيه الرأي.

ويندرج إنجاز هذه الدراسة التي تم إعدادها إثر إحالة من لدن مجلس المستشارين، في إطار استمرارية الدينامية التي تجسدها الشراكة المؤسسية بين المؤسستين، من خلال تنظيمها للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية في موضوع: "توسيع الطبقة الوسطى: فاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي".

كما انعقد يوم الخميس 10 يونيو 2021، اجتماعاً حُصص للتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار تكريس التعاون والعمل على تعزيز وتقوية مساهمة البرلمان وتبادل الخبرات بين المؤسستين في هذا المجال.

وأكدنا أن مجلس المستشارين اعتمد استراتيجية عمل طموحة تتضمن عدداً من الإجراءات ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الإنسان، وسعى المجلس أيضاً إلى توطيد علاقات التعاون مع النسيج المؤسسي بصفة عامة، بما في ذلك لجنة الحق في الحصول على المعلومات.

#### أما على صعيد الدبلوماسية البرلمانية:

فأهم ما ميز هذه الدورة هو التعبير عن مواقف المجلس الراضية لسعي بعض الأطراف وخصوصاً البرلمانية الإسبانية منها إلى إقحام البرلمان الأوروبي في الأزمة الثنائية التي تسببت فيها إسبانيا مع المملكة المغربية، لاسيما بعدما عمد جزء من أعضاء هذه المؤسسة إلى إصدار بلاغ فيما أسموه بموضوع "القاصرين غير المصحوبين والهجرة"، الذي صوت عليه هذا الأخير يوم الخميس 10 يونيو 2021، حيث كان الموقف محطة عبر فيها مجلس المستشارين بكل أطرافه عن استغرابه الكبير لهذا القرار المناهض لروح وفلسفة الشراكة الوثيقة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، مسجلاً رفضه القاطع للمحاولات اليائسة لبعض الأطراف المعادية للعبث بمكنسبات هذه الشراكة وتعريض مستقبلها للتشويش.

وضمن نفس المنطق، تم التعبير عن اعتزازنا وتمييزنا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في الفاتح من يونيو 2021، من أجل التسوية النهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية في بعض الدول الأوروبية، كنعبير عن التزام واضح وثابت للمملكة المغربية في هذا المجال.

ولا نود أن نفوتنا فرصة اختتام أشغال دورتنا هاته دون تجديد التعبير عن تقديرنا العميق واعتزازنا الكبير بمواقف التضامن القوي التي عبرت عنها العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والقارية، وخصوصاً البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبرلمان الإفريقي ورابطة

تمارسه لجان تصفي الحقائق، التي لها -كما تعرفون- وسائل مهمة للتحقيق، فقد انحصرت في التجارب الثلاث الأولى التي عرفها النصف الأول من ولاية المجلس، حول وضعية كل من الصندوق المغربي للتقاعد والمكتب المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات، فإنه لم تصل الممارسة إلى حد تحريك هذه الآلية في النصف الثاني من الولاية، أو حتى الآلية المرتبطة بتبني الحكومة طبقاً للفصل 106 من الدستور، التي تم اللجوء إليها لمرة واحدة في نونبر 2017 على إثر تقديم ملتمس مساءلة الحكومة حول الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بوعلام بالصويرة.

ومما يمكن ملاحظته أن بعض الآليات الرقابية خارج دائرة الأسئلة الشفهية والكتابية، وإن كانت ذات دور هام في تسليط الأضواء على قضايا تستأثر باهتمام الرأي العام، فإنها لم تبلغ المأمول منها، وفي مقدمة ذلك مناقشة المواضيع ذات الراهنية من لدن اللجان الدائمة، أو التجاوب مع طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية، والتي لعبت فيها المجموعة المحترمة دوراً ريادياً، التي لم تتجاوب معها الحكومة خلال الدورة بكاملها سوى مرتين.

ونفس الملاحظة تسري على تنظيم اللجان الدائمة لمهام استطلاعية، وإن كان مكتب المجلس يأذن بكل تلقائية لجميع الطلبات المقدمة إليه في هذا المجال، علماً بأن المسؤولية لا تلقى في جميع الحالات على الحكومة، بل توجد حالات كانت تستدعي البرمجة فقط لإنجازها، وهو ما لم يتم.

السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشيو الآن للمستوى الذي يهم تقييم السياسات العمومية:

شكل مجلس المستشارين مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة لغرض التحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية التي انعقدت يوم أمس في الموضوع ديال التشغيل.

وبذلك، استطاع المجلس خلال هذه الولاية القيام باستثمار إمكانياته الذاتية، في تحضير أربع جلسات سنوية تناولت ملفات إنتاج الثروة (الموضوع الأول)، والمرفق العمومي (الموضوع الثاني)، والاستراتيجية الوطنية للماء (هذا الموضوع الثالث)، وأخيراً ملف التشغيل.

يمكن لنا قولوا أن المجلس احترم مقتضى الدستور في هذا الباب، وهذه مناسبة لكي أشكر السيدات والسادة المستشارين على هذا المستوى وكذا أطر المجلس الذي اشتغلت بكل تفاني.

وعلى صعيد آخر، استمرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "إصلاح التغطية الاجتماعية"، في مقارنة القضايا المتعلقة بتزليل ورش تعميم التغطية الاجتماعية ببلادنا، وأعدت تقريرها الذي ناقشناه قبل قليل.

وبخصوص علاقات المجلس مع باقي المؤسسات والهيئات الدستورية، نظم مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوم 19 ماي 2021، يوماً دراسياً حُصص لتقديم خلاصات دراسة المجلس

"القاصرين والهجرة".

وعلى مستوى احتضان التظاهرات البرلمانية الإقليمية والدولية، فقد تميزت نهاية الدورة بعقد البرلمان المغربي بمجلسيه للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول "وضعية البرلمان الإفريقي"، وهو اللقاء الذي توج ببيان ختامي أكد فيه السادة رؤساء برلمانات الدول الأعضاء بالبرلمان الإفريقي والوفود المشاركة حرصهم على صيانة وتعزيز الديمقراطية بالقارة الإفريقية، والاتحاد من أجل برلمان إفريقي شرعي وفاعل وذو مصداقية، وجعله رافعة أساسية لتعزيز التكامل الإفريقي، ورباطا قويا لترسيخ الثقافة الديمقراطية، بعدما سجلوا بقلق كبير الوضع المؤسف والمتزدي للبرلمان الإفريقي، والذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير شرعيته وسلطته ومصداقيته، وخاصة على إثر الممارسات والأحداث المؤسفة التي تتواتر منذ ماي 2020، بإعزاز من عدة جهات تكرس اللجوء إلى أساليب التهديد والترهيب مثل تلك التي شهدتها أشغال الدورة العادية الرابعة للولاية التشريعية الخامسة المنعقدة في الفترة ما بين 21 ماي و4 يونيو 2021.

كما أصدر الاجتماع "نداء من أجل اللقاحات والدواء للجميع في إفريقيا" تيمنا للتدابير التي أمر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، باتخاذها منذ الأشهر الأولى لانتشار وباء "كوفيد-19" والمتمثلة خاصة في إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى عدد من البلدان الإفريقية لتعزيز قدراتها في مواجهة الوباء، وكذا لضمان السيادة الإفريقية في مجال اللقاحات والتي أثمرت إطلاق مشروع لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لـ"كوفيد-19" ولقاحات أخرى بالمغرب والتي ستستفيد منها الشعوب الإفريقية.

وعلى المستوى الأوروبي، نظم البرلمان المغربي بمجلسيه المؤتمر المشترك مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: "النساء والعمل السياسي: الطريق إلى المناصفة"، وهي التظاهرة التي تأتي في سياق تنزيل برنامج الشراكة مع مجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للفترة 2021-2023 الذي يأتي مكملا لبرنامج التوأمة بين البرلمان المغربي وبرلمانات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل "دعم وتطوير دور البرلمان في توطيد الديمقراطية بالمغرب".

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أختتم هذه الكلمة، لا بد أن أشير إلى أنه إذا كانت الحصيلة كما بسطنا معالمها البارزة سالفا، قد كشفت عن جوانب مضيئة في عمل المجلس، التي ربح من خلالها جملة من الرهانات، ومن بينها رهان المساهمة النوعية في تجويد الإنتاج التشريعي، وتوظيف وتقوية أدوات الرقابة على العمل الحكومي، والمساهمة في تقييم السياسات العمومية، وأيضا رهان الافتتاح على المجتمع، كما عكستها ديناميات اللقاءات والمنتديات التي نظمها المجلس حول مواضيع استراتيجية، حظيت في مجملها بالرعاية الملكية

مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي والعديد من أعضاء البرلمان الأوروبي ومجلس الشورى بمملكة البحرين ومجلس النواب بجمهورية اليمن والكونغرس الشيلي والكونغرس البيروفي ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية، فقد تميزت هذه الدورة باللقاء الهام الذي تم تنظيمه مع السيد رئيس الجمعية الوطنية للإكوادور، والذي توج بتوشيحنا، إلى جانب الخليفة الرابع السيد عبد القادر سلامة، وأمين المجلس السيد أحمد لخريف، بميداليات الاستحقاق والتقدير من طرف الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، عرفانا وتقديرا للأدوار التي قام بها المجلس في تعزيز العلاقات الثنائية مع جمهورية الإكوادور والمتعددة الأطراف مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايب.

وفي نفس الإطار، فقد عقدنا لقاءا ترويجيا مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب بشأن إعطاء الانطلاقة الرسمية للفضاء المغربي برواق مقر هذه الهيئة البرلمانية الإقليمية الوازنة - الموجود في باناما - كنتيجة لمسار من العلاقات المتميزة والتوقع الاستراتيجي للمجلس بالمنطقة، وهو المقر الذي سيدشن في الأسابيع القليلة المقبلة، ليكون منصة للتعريف بالحضارة المغربية المتنوعة والغنية.

كما استقبل المجلس وعقد لقاءات عمل مع العديد من رؤساء البرلمانات الوطنية، نخص منها استقبال السيد رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا والذي تلتته زيارة فخامة السيد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، فضلا عن استقبال السيد رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا، والسيد رئيس لجنة الخارجية بالجمعية الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية والسيد رئيس لجنة الخارجية ببرلمان جمهورية كرواتيا، إلى جانب لقاء مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين مع السيد سفير دولة فلسطين بالمغرب.

أما على مستوى انخراط مجلس المستشارين في أشغال الجمعيات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية، فقد عرفت هذه الدورة مشاركة الشعب الوطنية الدائمة للمجلس في المرحلة الثانية من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، والجلسة العامة الـ 15 لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، والاجتماع الاستثنائي للجنة فلسطين المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، واجتماع الشبكة البرلمانية للنساء التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والمرحلة الثالثة من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من أجل التحضير للاستحقاقات المقبلة بخصوص أعمالها، ومباشرة الاتصالات مع برلمانيين أوروبيين من أجل تحسيسهم بأهمية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي وإرادة المغرب الراسخة في استمراريتها وبحقيقة الأزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا، ودورة البرلمان العربي، والجلسة الخاصة الطارئة للبرلمان العربي لمناقشة القرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي بشأن

المستمر في هذه الجلسات الرقابية.

على صعيد آخر، سجلت الممارسة في ملف تقييم السياسات العمومية، تضاربا صارخا في المعطيات الإحصائية التي تتوفر لدى المجموعات الموضوعاتية التي تشتغل على المحاور السنوية، بفعل المصادر المختلفة للمعلومات، وعدم تكليف بعض أعضاء الحكومة أنفسهم عناء الحضور لأشغال هذه اللجان وتقديم الأرقام الموثوقة، أو حتى موافاتها بالوثائق والإحصائيات المطلوبة بدقة، سواء من حيث الفترات المطلوبة أو المواضيع المعنية، ليتم الانتظار إلى غاية صدور تقارير المجموعات والتعليق عليها بعد ذلك، بل وأحيانا صرف النقاش في الجلسات السنوية إلى قضايا ثانوية غير متصلة مباشرة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات موضوع التقييم، مما يشوش نوعا ما على هذه الآلية الدستورية الجديدة وعلى الغايات المرجوة منها.

**وأخيرا:** لم نستطع كمجلس مواكبة مستجدات جائحة كورونا من حيث تحيين القواعد القانونية المنظمة لكيفية الاشتغال خلال فترات الأزمات، رغم الجهود الكبيرة والمضني والمشكور الذي بذل بغاية إدماج القضايا المرتبطة بالعمل في فترة الظروف الطارئة، ولكن دون أن يصل الأمر إلى مدها إثر صدور قرار المحكمة الدستورية ذي الصلة.

#### حضرات السيدات والسادة المحترمين،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على ما بذلوه من مجهودات وعلى حضورهم الدائم، وحرصهم على التفعيل الأمثل للأدوار الدستورية للمجلس.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة الوزراء وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة المحترم، لما أبانوا عنه من روح التعاون مع مؤسستنا، منوها بالجهود المتواصلة التي بذلها وزير الدولة المكلف بمحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لتيسير عمل مجلسنا الموقر.

ويسعدني، بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم مجلسنا الموقر؛ وأشكر أيضا جميع المصالح التي سهرت وتسهر على أمن المؤسسة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة كذلك، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية، وأيضاً الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس.

وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى وسائل الإعلام الوطنية والدولية التي عودتنا على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية وعموم الرأي العام الوطني.

السامية، وعلى رأسها "المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية" و"المنتدى البرلماني للجهات"، إلا أن الموضوعية تقتضي أيضا الإشارة إلى الرهانات التي لم يتوفق المجلس، للأسف، في كسبها خلال هذه الولاية الانتدابية، والتي سبق أن أشرنا إلى البعض منها عند التعرض للحصيلتين التشريعية والرقابية، والتي يمكن أن أعود إليها لأبسرها أمامكم كما يلي:

**أولاً:** لم تتمكن طيلة السنوات الست المنصرمة من ضمان حدّ معقول من حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس كافة أشغاله، رغم الإمكانيات التي عمد المكتب إلى توفيرها لجميع الأعضاء، في مجالي التنقل والإيواء، وقد ازداد الأمر استفحالا مع الجائحة التي أصبح البعض يعتبرها مبرراً لعدم الحضور، رغم أن التدابير الاحترازية التي كانت قد اعتمدت خلال فترة تطبيق الحجر الصحي، تمت مراجعتها إثر ذلك مع تطور الوضعية الوبائية.

وإن النتائج المحققة على هذا المستوى لم تكن دائما في حجم الخطوات التي باشرها كل من المكتب وباشرفها أتم كذلك في إطار ندوة الرؤساء، مع أنه يجب الاعتراف كذلك أن مجموعة من أعضاء المجلس، وعلى قلتهم، لم يلجوا مقر المجلس إلا بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية أو بغرض قضاء مصالحهم الإدارية الشخصية.

وهكذا، فإن السنوات التشريعية الأربع الأولى التي سبقت الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، سجلت نسبة حضور لأعضاء المجلس تتراوح ما بين 49% و56% كنسبة أعلى دون احتساب من تقدم منهم باعترافات للرئاسة، وبعد الرفع التدريجي للقيود المفروضة بموجب حالة الطوارئ الصحية وقرار أجهزة المجلس العودة إلى نظام العمل العادي، سجلت النتائج خلال الدورة الجارية معدل حضور بلغ حوالي 37 عضوا، فيما وصل أعلى عدد حضور 101 خلال جلسة البت في مشاريع القوانين الانتخابية في الدورة الاستثنائية.

ولعله من الموضوعية التنويه مجدداً بكل أعضاء المجلس الذين تحلوا بروح المسؤولية، وأبأنوا عن انضباط كبير في الحضور لكافة أشغال المجلس وأجهزته، وكذا المساهمة فيها.

**ثانياً:** كما أن حضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة لأشغال المجلس بصفة عامة، ولأشغال جلسات الأسئلة الشفهية التي تعقد بالأسبوعية كل أسبوع، لم يكن هو الآخر في مستوى التطلعات المرجوة، بحيث أن أعلى نسبة لتعبير الوزراء عن استعدادهم لحضور جلسات الأسئلة الشفهية، طيلة الست سنوات، بلغت 56%، وأن أدناها وصل 36%، أي بمعدل 44%.

وقد أدت هذه الوضعية في كثير من الحالات إلى تأجيل مناقشة مواضيع هامة وذات راهنية، أو حتى طرح بعض مكونات المجلس لأسئلتها دون حضور الوزراء المعنيين، رغم أن الإنصاف يقتضي من جهة أخرى التنويه بعدد من الوزراء الذين حاولوا قدر الإمكان تسجيل حضورهم

والاجتماعية المنجزة لدى المؤسسات الاستشفائية بجهة فاس-مكناس والوقوف على الوضع الصحي بالجهة.

وعلى صعيد تقييم السياسات العمومية، عقد المجلس بتاريخ 14 يوليوز 2021 جلسة سنوية خصصت لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل.

وفي سياق التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية لجنابكم الشريف، ومن منطلق المسؤولية السياسية التي يتحملها المجلس، عمد المجلس إلى إحداث مجموعة موضوعاتية حول إصلاح التغطية الاجتماعية، والتي تمت مناقشة تقريرها في جلسة عامة يومه الخميس 15 يوليوز 2021.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية يا مولاي، سار المجلس في ضوء توجيهات جلالتم السامية، على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت الدورة باستقبال عدة وفود برلمانية من مختلف القارات، ومشاركة المجلس في محافل برلمانية إقليمية ودولية وقارية، واحتضان منتديات ولقاءات دولية.

وهكذا، فقد استقبل المجلس وعقد لقاءات عمل مع العديد من رؤساء البرلمانات الوطنية الصديقة والشقيقة، وقد كانت قضية الوحدة الترابية للمملكة وسبل تعزيز العلاقات الثنائية في طليعة القضايا التي استأثرت باهتمامنا في المباحثات التي أجريناها بمناسبة هذه اللقاءات.

وعلى مستوى احتضان التظاهرات البرلمانية الإقليمية والدولية، تميزت نهاية الدورة بعقد البرلمان المغربي بمجلسه للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول وضعية البرلمان الإفريقي الذي أمّنته الرغبة في صيانة وتعزيز الديمقراطية بالقارة الإفريقية، والاتحاد من أجل برلمان إفريقي شرعي وفعال وذو مصداقية، وجعله رافعة أساسية لتعزيز التكامل الإفريقي.

وهو اللقاء الذي تمت فيه كذلك الإشادة بمبادرات مملكتكم السعيدة من أجل مواجهة جائحة كورونا بالقارة الإفريقية من خلال إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى عدد من البلدان الإفريقية، وكذا لضمان السيادة الإفريقية في مجال اللقاحات، والتي أثمرت إطلاق مشروع لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لـ"كوفيد-19" ولقاحات أخرى بالمغرب والتي ستستفيد منها الشعوب الإفريقية.

كما نظم البرلمان المغربي بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لقاء دراسيا في موضوع "النساء والعمل السياسي: الطريق إلى المناصفة"، وذلك في سياق تنزيل برنامج الشراكة مع هذه الهيئة الأوروبية الهامة من أجل دعم وتطوير دور البرلمان في توطيد الديمقراطية.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقى جلالتم على الدوام على القدر ورفيع المقام، وجعل عهد جلالتم المشرق متوهجا بالعطاء ومتميزا بالنماء، وحقق ما ترحونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأدام على جلالتم نعمة الصحة والنصر والتمكين، وأقر عين جلالتم بصاحب

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

والآن أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة برقية الولاء المرفوعة إلى جلالة الملك.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله

نعم سيدي أعزكم الله؛

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2020-2021، يتشرف خدمكم الوفي، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العلية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات الولاء المقرونة بخالص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن اختتام هذه الدورة، يا مولاي، تميز بكونه يصادف اختتام الولاية التشريعية، وكذا مرور 22 سنة من الحركة الإصلاحية بريادة مولانا حفظه الله ونصره، وقد اختتم مجلس المستشارين هذه الدورة بحصيلة غنية شملت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، مما يعزز رصيد إنجازات المؤسسة التشريعية في عهد جلالتم الزاهر.

وهكذا يا مولاي، فقد استمر مجلس المستشارين في الاضطلاع بأدواره التشريعية والرقابية، من خلال المصادقة في هذه الدورة على خمسين (50) نصا تشريعيًا، وعقد اثنتي عشرة جلسة للأسئلة الشفهية، تميزت باستمرار الحضور القوي للأسئلة المتعلقة بتأثير جائحة كورونا وتداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما التأم المجلس في إطار جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور.

وتطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، عقد المجلس جلسة عامة لمناقشة البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة بخصوص "الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواجهة" أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة ليوم الإثنين 12 أبريل 2021.

كما عقد مجلسا البرلمان طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، جلسة عامة مشتركة بطلب من السيد رئيس الحكومة، خصصت لتقديم الحصيلة المحلية لعمل الحكومة برسم الفترة 2017-2021، وقد كانت هذه الحصيلة موضوع جلسة عامة للمناقشة.

علاوة على ذلك، عقد المجلس يوم الإثنين 13 يوليوز 2021 جلسة عمومية لمناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية

شكرا.  
السيد الرئيس:  
شكرا السيد الأمين المحترم.  
الزميلات والزملاء المستشارون المحترمون،  
السيد الوزير المحترم،  
أشكركم على مساهمتكم وعلى حضوركم.  
ورفعت الجلسة.

السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة سمو  
الملك الأميرة المصونة لالة خديجة، وشقيقكم السعيد صاحب سمو الملكي  
الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.  
والسلام على مقام جلالتمك العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي:

عبد الحكيم بن شاش، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط، يوم الخميس 04 ذو الحجة 1442 الموافق 15 يوليو 2021.